

Distr.: General
4 January 2016
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والثلاثون
البندان ٢ و ٧ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير
المفوضية السامية والأمين العام
حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

تقرير الأمين العام

موجز

أعدّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٨ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه في دورته الحادية والثلاثين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً- مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٨ الذي طلب فيه المجلس إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. وأشار المجلس بوجه خاص إلى قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي قرر فيه المجلس، ضمن جملة أمور، أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل قرار لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب إسرائيل بأن تلغي قرارها على الفور.

٢- وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إلى الأمين العام في القرار ٢٤/٢٨، أن يوجه نظر جميع الحكومات، وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى المجلس في دورته الحادية والثلاثين.

ثانياً- تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٨

٣- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باسم الأمين العام، مذكرة شفوية إلى حكومة إسرائيل تشير فيها إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٨ وتطلب معلومات عن أية خطوات أُتخذت أو يُعتمزم اتخاذها بشأن تنفيذ القرار المذكور. ولم يرد أي رد.

٤- وفي اليوم نفسه، وجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باسم الأمين العام، مذكرة شفوية إلى جميع البعثات الدائمة في جنيف توجه فيها نظرها إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٨ وتطلب إلى حكومات الدول الأعضاء تقديم معلومات عن أية خطوات أُتخذت أو يُعتمزم اتخاذها بشأن تنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وردت البعثات الدائمة لأيرلندا والبحرين والجمهورية العربية السورية والدايمرك على هذا الطلب بمذكرات شفوية.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، وجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باسم الأمين العام، نظر أجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية الدولية إلى القرار ٢٤/٢٨، وفقاً لطلب مجلس حقوق الإنسان. ولم يرد أي رد.

٦- وأكدت البعثة الدائمة للبحرين في مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تأييدها للحل القائم على وجود دولتين وإنشاء دولة فلسطينية على طول حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ طبقاً لمبادرة السلام العربية ولقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وأشارت أيضاً إلى استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والجولان السوري وتجاهلها الصارخ للقانون الدولي وانتهاكها له، ولاحظت أن المجتمع الدولي لا يمارس ضغوطاً كافية على إسرائيل لضمان امتثالها للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧- وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أعلنت البعثة الدائمة لأيرلندا أنها لم تعترف بأي من التدابير والإجراءات التشريعية أو الإدارية المشار إليها في القرار ٢٤/٢٨ والتي وضعت بقصد تطبيقها في الجولان السوري المحتل.

٨- وذكرت البعثة الدائمة للدانمرك في مذكرة شفوية مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أن الدانمرك تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي - السوري. وأشارت أيضاً إلى أن النزاع يساهم في زعزعة استقرار الحالة الأمنية العامة في الشرق الأوسط، ولذلك يتعين حله.

٩- وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وجهت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية مذكرة شفوية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان تدين فيها استمرار احتلال إسرائيل الجولان السوري، وأشارت إلى ممارسات إسرائيل في سعيها إلى تكريس احتلالها بما يخالف القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). ووفقاً لما ذكرته الجمهورية العربية السورية، تواصل إسرائيل توسيع أو بناء مستوطنات غير شرعية، واستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، بما فيها موارد المياه، والغاز والنفط من قبل شركات إسرائيلية وشركات مملوكة للأجانب، مثل جيبي إنيرجي "Genie Energy" وأفيك "Afek" ومصادرة الأراضي المملوكة للمواطنين السوريين وعدم إصدار تراخيص بناء للسوريين. وعلاوة على ذلك، أشارت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية إلى أن السوريين في الجولان السوري المحتل لا يزالون يتعرضون لسلب حريتهم، بما في ذلك "الإقامة الجبرية" والاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة والاحتجاز غير القانوني ورفض الزيارات الأسرية في السجون الإسرائيلية، فضلاً عن فرض قيود على تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حرية التنقل، والحق في الحياة الأسرية، والحق في التعليم والحق في كسب الرزق.

١٠- ووفقاً لما ورد عن الجمهورية العربية السورية، تُقيد حرية تنقل السوريين المقيمين في الجولان السوري المحتل لأنهم يُمنعون من العودة إليه عندما يزورون الجمهورية العربية السورية، ما يؤثر على حقهم في الحياة الأسرية نظراً لعدم تمكنهم من السفر وزيارة أسرهم في الجمهورية العربية السورية. ويُقيّد أيضاً حقهم في التعليم. وعلى سبيل المثال، يُحرم الطلاب الذين يرغبون في متابعة دراستهم في الجمهورية العربية السورية من القيام بذلك لأنهم سيمنعون فيما بعد من العودة إلى الجولان السوري المحتل.

١١- وأكدت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية الممارسات التمييزية الإسرائيلية ضد السوريين في الجولان السوري المحتل. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن إدارة الأراضي الإسرائيلية ترفض إصدار تصاريح للسوريين في قريتي مجدل شمس ومسعدة من أجل بناء منازل على أراضي أحدادهم. وذكرت كذلك أن مصادرة الأراضي قد استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد توسعت إسرائيل في المستوطنات وبنّت مستوطنات جديدة للإسرائيليين. وذكرت البعثة الدائمة إنشاء ٤٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة نمروود ومنح ١٠ فدادين من الأراضي للسياحة. وأشارت البعثة

الدائمة للجمهورية العربية السورية أيضاً إلى أن إسرائيل وافقت على صرف مبلغ ٣٧٥ مليون شيكل إسرائيلي جديد لإنشاء ٧٥٠ مزرعة جديدة في الجولان السوري المحتل في السنوات الخمس القادمة، مضيفاً أن ذلك سيتطلب إزالة الألغام من ٣٠ ٠٠٠ فدان وربّها.

١٢- وذكرت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية أن حقوق السوريين في العمل وفي كسب الرزق مقيدة في الجولان السوري المحتل. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن إدارة الأراضي الإسرائيلية منعت في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥ المزارعين السوريين في الجولان السوري المحتل من الرعي وقيدت وصولهم إلى الأراضي الزراعية. واستناداً إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية، يُتاح وصول السكان السوريين إلى ٤٥ ٠٠٠ فدان فقط في الجولان السوري المحتل في حين أن المستوطنين الإسرائيليين يمكنهم الوصول إلى ٣٥٠ ٠٠٠ فدان للزراعة. وأشار أيضاً إلى أن إغلاق معبر القنيطرة كان له أثر سلبي على سعر التفاح بسبب الزيادة في تكاليف النقل وغيرها من التكاليف التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على المزارعين السوريين، فالتفاح هو الإنتاج الرئيسي لهذه القرى المحتلة. ووفقاً لما ذكرته البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية، تقلصت فرص العمل المتاحة للسوريين لأنهم يشغلون بصفة أساسية وظائف منخفضة الأجر، مثل الأعمال اليدوية وأعمال التنظيف والعمل في المصانع والعمل في التحصينات العسكرية وأعمال البناء في المستوطنات الإسرائيلية.

١٣- وادعت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في مذكرتها الشفوية أن القوات الإسرائيلية تدعم الجماعات الإرهابية (بمن فيها جبهة النصرة)^(١) في المنطقة الفاصلة وتقدم إليها الدعم اللوجستي، بما يشمل الأسلحة والذخيرة وتيسّر تنقل أفرادها بين المنطقة الفاصلة والجمهورية العربية السورية.

١٤- وأكدت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في مذكرتها الشفوية أن إسرائيل عمدت في الآونة الأخيرة إلى التوسع في احتلالها بحفر خندق في منطقة الشحار قرب جبّاتا الخشب يمتد لنحو أربعة كيلومترات بعمق ٣٠٠ متر داخل الجمهورية العربية السورية.

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، صنف مجلس الأمن جبهة النصرة على أنها جماعة إرهابية، وفقاً للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

وتقوم جبهة النصرة بعملياتها في الجمهورية العربية السورية.